



أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

مصباح كمال*: نظرة على التعاقد مع شركة استشارية لدراسة موضوع دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية

خبر موافقة مجلس الوزراء على الدمج

أرسل لي أحد الزملاء مؤخرًا صورة من خبر¹ صادر من ديوان التأمين العراقي نشر في موقع الديوان جاء فيه أن

مجلس الوزراء وافق في جلسته المنعقدة في 2 كانون الثاني 2024 على التعاقد المباشر من شركة التأمين الوطنية مع شركة (آرنست ويونغ) لدراسة موضوع دمج شركة التأمين الوطنية مع شركة التأمين العراقية في شركة واحدة من خبراء ومختصين لديها، وتقديم التوصية المناسبة بشأنه، وتحديد المدة الزمنية المطلوبة للدمج وآلية نقل أموالها إلى شركة جديدة، استثناءً من تنفيذ العقود الحكومية (2 لسنة 2014) والضوابط الصادرة بشأنها.²

¹ نص الخبر في الملحق 1 في نهاية المقال.

² المقصود بـ "تنفيذ العقود الحكومية" تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014. راجع: وزارة التخطيط، دائرة العقود الحكومية العامة، تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 والضوابط الملحقة (الطبعة المنقحة، تموز 2017). يمكن قراءة النص الكامل لهذه التعليمات بالنقر على هذا الرابط:

https://uomosul.edu.iq/public/files/datafolder_1453/_20190917_091452_68_o.pdf

تعليمات تنفيذ العقود الحكومية تشمل عقود المقاولات (المقاولات الإنشائية)، عقود تجهيز السلع، عقود الخدمات الاستشارية، عقود الخدمات لغير الاستشارية

يضم الخبر الذي نشره ديوان التأمين موقفه المرحب بالدمج اعتمادًا على ثلاثة حجج/فوائد، الأول والثاني منها ضعيفة. وقد ناقشنا مثل هذه الحجج/الفوائد في مقالات منشورة في موقع شبكة



أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

يفهم من هذا الخبر أن شركة التأمين الوطنية تتولى التعاقد مع الشركة الاستشارية (وليس وزارة المالية)، وأن الدمج أمر مفروغ منه، فهو موضوع قرار سياسي للحكومة. أما توجيهات مجلس الوزراء لتعاقد شركة التأمين الوطنية فهي تشمل قيام الشركة الاستشارية بالآتي:

- دراسة موضوع الدمج من خبراء ومختصين لدى الشركة الاستشارية.
- تقديم التوصية المناسبة بشأن الدمج.
- تحديد المدة الزمنية المطلوبة للدمج.
- آلية نقل أموالها إلى شركة جديدة. ليس واضحاً من هذه الصياغة إن كان "نقل أموالها" يعني نقل أموال شركة التأمين الوطنية فقط إلى شركة جديدة أم إنه يمتد ليشمل نقل أموال شركة التأمين العراقية أيضاً. من المؤسف أن الدقة في الصياغة ضعيفة في ما يصدر من مجلس الوزراء أو مؤسسات الدولة الأخرى.

تعاقد شركة التأمين الوطنية مع شركة إرنست ويونغ (Ernst & Young (EY، كما جاء في الخبر، سيكون مستثنى من "[تعليمات] تنفيذ العقود الحكومية (2 لسنة 2014) والضوابط الصادرة بشأنها".

التعاقد مع شركة إرنست ويونغ

الاقتصاديين العراقيين ومنها مقال "ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية"،
[مصباح-كمال-ملاحظات-نقدية-على-مشروع-دمج-شركة-التأمين-العراقية-وشركة-التأمين-الوطنية\(iraqieconomists.net\).pdf](http://iraqieconomists.net/pdf)

يضم الملحق 2 في نهاية المقال روابط بعض المقالات والتعليقات حول موضوع الدمج.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

تصنف إرنست ويونغ كواحدة من بين أربع شركات عالمية في مجال تدقيق الحسابات إضافة إلى تقديم الخدمات الاحترافية في مختلف أنحاء العالم.³ ربما جاء تحديد هذه الشركة بالذات لدراسة موضوع الدمج بفضل معرفة سابقة لمستشاري مجلس الوزراء أو مستشاري وزارة المالية لعملها وخاصة عندما كان الاحتلال الأمريكي يدير شؤون العراق من خلال سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم. يبدو أن للشركة حضور قوي في العراق فلها مكاتب في بغداد والبصرة وأربيل وتتعاون مع مكتبها في عمان لأداء مهامها في العراق. وعملت الشركة كاستشاري للعديد من دوائر الدولة العراقية.

ربما جاء اختيار إرنست ويونغ، دون غيرها من شركات مماثلة، بفضل هذه المعرفة ودورها في تدقيق هدر الأموال من قبل سلطة التحالف المؤقتة.⁴

تساؤلات سريعة

لكن السؤال الذي يثار هنا هو: لماذا أقدم مجلس الوزراء العراقي على فرض التعاقد المباشر على شركة التأمين الوطنية مع إرنست ويونغ، استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية، بدلاً من استدراج عروض تنافسية من خلال مناقصة عامة لدراسة الموضوع كما تفضي هذه التعليمات؟ هل هناك اضطرار وحاجة ماسة لدراسة موضوع دمج شركتي التأمين الحكوميتين؟ ما هو المستتر وراء قرار مجلس الوزراء؟ إثارة التساؤل قائم لأن هاتين الشركتين (التأمين الوطنية والتأمين العراقية) لا تشكلان عبئاً مالياً أو إدارياً على الحكومة، لا بالعكس فكلتاهاما تمولان خزينة الحكومة من خلال الضرائب والرسوم، ويشهد تاريخهما، الذي يمتد لأكثر من نصف قرن، أنهما لم تلجئاً إلى الحكومة للتمويل إذ أنهما لم تتعرضا لعجز مالي لتسديد رواتب موظفيها أو مواجهة التزاماتها تجاه تعويض المؤمن لهم لديهما.

³ للتعريف المفصل بتاريخ الشركة ونشاطاتها في مجال المحاسبة والتدقيق والاستشارة، وكذلك الفئات الحاسوبية التي كانت طرفاً فيها، كغيرها من الشركات المماثلة، أنظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Ernst_%26_Young

⁴ وهو ما كشفت عنه لجنة الإشراف والإصلاح الحكومي الأمريكية برئاسة هنري واكسمان سنة 2007.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

ترى هل أن الشركة الاستشارية، وهي من أقدم شركات التدقيق المحاسبي التي عملت في العراق و طورت مجال عملها في العقود الأخيرة للعمل في الاستشارة، ستشرك الشركتين وديوان التأمين في مشروع الدراسة، وهل ستأخذ بعين الاعتبار مواقف شركات التأمين الخاصة؟ سؤال آخر يرد في البال: هل أن مجلس الوزراء أخذ بعين الاعتبار خيار إعادة النظر في مجال عمل شركة التأمين الوطنية (لممارسة التأمينات العامة) وشركة التأمين العراقية (لممارسة أعمال التأمين على الحياة)؟ وهل أن الشركة الاستشارية ستقدم خيارات أخرى أم تكتفي بتوجيهات مجلس الوزراء لدراسة موضوع الدمج حصراً؟

تاريخ مختصر لمشروع الدمج

لست متفاجئاً بتكليف شركة إيرنست ويونغ لدراسة دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية في شركة واحدة، كما ورد في الخبر، ذلك لأن عمر مشروع الدمج يمتد لما يقرب من عقد أو أكثر. فقبل عدة سنوات كتبت أكثر من مقال عن الموضوع، أحد هذه المقالات كان بعنوان "مشروع دمج شركات التأمين العامة" نشر في مجلة التأمين العراقي وموقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.⁵

في مقال للزميل على الجنابي نشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين بعنوان "ماذا لو تم اندماج شركات التأمين الحكومية؟"⁶ ذكر أن "فكرة دمج شركتي

⁵ <http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/02/proposed-merger-of-state-owned.html>

<http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/>

⁶ <http://iraqieconomists.net/ar/2023/05/31/%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%a7%d8%a8%d9%8a-%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d9%84%d9%88-%d8%aa%d9%85-%d8%a7%d9%86%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/>



أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

التأمين الوطنية والتأمين العراقية تبلورت في عام 2018 وتمت دراسة الجدوى الاقتصادية للدمج من جهات استشارية رصينة (جامعة بغداد) لكن الموضوع لم يَرَ النور. وأظن أن دراسة الجدوى الاقتصادية من قبل جامعة بغداد بقيت خارج التداول العام، وأن الصحافة العراقية لم تشر إليها أو تنشر ملخصاً لها.

وقد ناقشت الأطروحات الأساسية للزميل الكاتب في مقال بعنوان "ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية"⁷ وفي الهامش 1 من مقالي هذا عرضت معلومات إضافية عن الدمج المقترح اقتبسها هنا لتسهيل الاطلاع عليها:

بودي هنا أن أشير إلى تعليق للزميل وميض الجراح بتاريخ 13 آذار 2016 حول مسألة دمج شركات التأمين الخاصة إذ كتب أن "المنطق والجدوى الفنية والاقتصادية تفرض على هذه الشركات الاندماج بين كل شركتين أو أكثر لغرض زيادة رأس المال وتعبئة المراكز الفنية والمالية والإدارية فيها." نشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/#comments>

وأشير أيضاً إلى مقال الزميلة هيفاء شمعون عيسى، "شجون تأمينية عراقية"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
[هيفاء شمعون عيسى*: شجون تأمينية عراقية – شبكة الاقتصاديين العراقيين⁸\(iraqieconomists.net\)](http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2023/05/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/#comments)

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2023/05/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/#comments>
⁷ مصباح كمال-ملاحظات نقدية-على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية(iraqieconomists.net).pdf
⁸ مصباح كمال*: ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية – شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)

⁸ هيفاء شمعون عيسى بدأت العمل في قسم الحسابات في شركة التأمين الوطنية بتاريخ 18 تشرين الثاني 1979. استلمت إدارة شركة التأمين العراقية وكالة في 23 حزيران 2016 وكانت حينها معاون مدير عام في شركة التأمين الوطنية وعضو في مجلس إدارتها. بتاريخ 23 آذار 2017 تم



أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

يضم هذا المقال أحدث المعلومات عن دمج الشركتين إذ جاء فيه:

بالنسبة لهيكلية الشركات العامة والتي أعني بها هنا موضوع دمج شركات التأمين العامة المباشرة (وهي شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية) فقد تم التوصل إلى الموافقات حول الموضوع من هيئة الرأي بوزارة المالية بعد تقديم الأوليات حول الجدوى الاقتصادية للدمج والمقدمة من جامعة بغداد تحديدا لغرض استحصال الموافقة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء. في ذلك الحين كان السيد مهدي العلاق هو المسؤول عن الملف، وهو الذي عطّل الموضوع ولم يرفعه لمجلس الوزراء والسبب؟ الله اعلم. في الواقع، إن السبب غير معلوم لحد الان. وبذلك اصبح الأمر (الهيكلية بمعنى الدمج) حالياً شبه مستحيل لوجود افراد وشخصيات معينة تسعى لإدارة شركات التأمين العامة من اجل مصالحها ومصالح الجهات المرتبطة بها.

وفي هامش لهذه الفقرة أوردت الكاتبة الآتي:

بعد أن انتهيت من كتابة مقالي وردتني معلومات تفيد أن مشروع الدمج أصبح سارياً بعد حصول موافقة وزارة المالية الحالية عليه (رغم أن هناك موافقة سابقة لهيئة الرأي بالوزارة بعهدي)، وتم رفعه للأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المصادقة. ونحن الآن بانتظار موافقة مجلس الوزراء على مشروع الدمج.

ضمت الفقرات الأولى من مقالي "مشروع دمج شركات التأمين العامة"⁹ المنشور في موقع مجلة التأمين العراقي بتاريخ 2016/02/22 الآتي:

تثبيتها مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية بالإضافة إلى شركة التأمين العراقية. أحييت على التقاعد في 31 كانون الأول 2019

[Iraq Insurance Review: Proposed Merger of State-Owned Insurance Companies in Iraq \(misbahkamal.blogspot.com\)](http://Iraq_Insurance_Review:_Proposed_Merger_of_State-Owned_Insurance_Companies_in_Iraq_(misbahkamal.blogspot.com)) [مجلة التأمين العراقي](#)⁹



أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

"وقد قرأنا عن موافقة مجلس الوزراء في تشرين الأول 2015 على دمج شركات وتقليص عدد شركات وزارة الصناعة والمعادن، من 76 إلى 32 شركة. وحسب التقارير الصحفية فقد انتهت الوزارة من عملية الدمج في أوائل شباط 2016. يشير هذا إلى أن عملية إعادة الهيكلة (بناء اقتصاد رأسمالي) قد بدأت.

وقد ورد لعلمي في الأيام القليلة الماضية أن وزير المالية وجه خطاباً إلى شركات التأمين العامة يطلب فيه إبداء وجهة نظر مجالس إدارات الشركات بمشروع الدمج. وذكر لي أن بعض رؤساء هذه المجالس هم من دعاة ومؤيدي الدمج. لكن المعلومات ليست متكاملة ودقيقة، ولذلك لن أعلق عليها قبل معرفة التفاصيل، واكتفي ببعض الملاحظات العامة عن الدمج بين الشركات لفتح باب للمناقشة.

ومن المناسب هنا التأكيد على أن خطاب الوزير إلى الشركات هو تصرف قانوني صحيح متبع في مختلف الاختصاصات القضائية في العالم، إذ أن تحقيق الاندماج يتطلب قراراً من مجلس إدارة كل شركة بحل الشركة للتمهيد لتأسيس الشركة الجديدة. وفي الوقت الحاضر ليس معروفاً إن كانت الوزارة (أو الشركة الراغبة في الاندماج) ستقوم بتكليف جهة مهنية مستقلة للتقييم المالي للشركات موضوع الدمج، أو أن ديوان التأمين سيشترط على الشركات الراغبة بالاندماج تقديم مثل هذا التقييم المستقل (البند ثانياً من المادة 50 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 يكتفي بالقول إن "على المؤمنين الراغبين بالاندماج تقديم طلب للديوان مرفق به كافة التقارير والبيانات اللازمة التي يحددها رئيس الديوان بتعليمات يصدرها لهذا الغرض." ربما تشمل "التقارير والبيانات اللازمة" كل ما يتعلق بدمج الشركات موضوع الدمج وغيرها من قضايا قد تكون مستترة؛ لكن الديوان، حتى كتابة هذه الورقة، لم يصدر تعليمات خاصة بدمج الشركات.

تجربة دمج شركات التأمين في ستينيات القرن العشرين

موضوع الدمج ليس غريباً على قطاع التأمين. كان من آثار التأمين صدور قرار من المؤسسة الاقتصادية (تأسست سنة 1964 مع قرارات التأمين) دمج شركات التأمين كافة وحصرها بأربع شركات، إضافة لشركة إعادة التأمين العراقية، هي:

- 1- شركة التأمين الوطنية
- 2- شركة التأمين العراقية (أدمجت معها شركة الاعتماد للتأمين وشركة الرشيد للتأمين)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

- 3- شركة بغداد للتأمين (أدمجت معها شركة التأمين التجاري). في وقت لاحق أدمجت شركة بغداد للتأمين مع شركة التأمين الوطنية.
- 4- شركة تأمين الرافدين (أدمجت معها شركة دجلة للتأمين)

وكان معروفاً أن الشركة العراقية للتأمين، منذ تأسيسها، تضم طاقماً كفوءاً لإدارة أعمال التأمين على الحياة، ولذلك قرر مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمين تحويل أعمال التأمين على الحياة لدى شركات التأمين الأخرى إلى الشركة العراقية للتأمين. بعدها اتخذ المجلس قراراً يقضي بتخصيص العراقية للتأمين بأعمال التأمين على الحياة وتغيير اسمها ليكون الشركة العراقية للتأمين على الحياة، وتخصص شركة التأمين الوطنية بأعمال التأمينات العامة.

استمر تنظيم السوق على أساس تخصص الشركات العامة الثلاث (شركة التأمين الوطنية للتأمينات العامة، شركة التأمين العراقية لتأمينات الحياة، شركة إعادة التأمين العراقية لإعادة التأمين داخل وخارج العراق) لغاية 1988 حين أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يقضي بإلغاء المؤسسة العامة للتأمين (وتحويل الوظيفة الرقابية والتنظيمية إلى مراقب التأمين في وزارة المالية)، وإلغاء تخصص التأمين الوطنية والتأمين العراقية. وبذلك صار بمقدور الشركتين ممارسة جميع فروع التأمين.

تمويل دراسة موضوع الدمج والشفافية

ليس معروفاً من سيتولى تمويل دراسة موضوع الدمج؛ أهى الحكومة العراقية (وزارة المالية، أو الشركتين أو إحداهما) أم مؤسسة أجنبية معنية بانتقال الاقتصاد العراقي نحو نظام ليبرالي مدعومة من حكومات غربية.

سينتظر المتابعون ما ستخرج به دراسة الشركة الاستشارية من استنتاجات وتوصيات، والأمل معقود على قيام مجلس الوزراء بنشر هذه الدراسة ليتسنى لأصحاب المصلحة stakeholders في قطاع التأمين تقييمها ومناقشتها قبل أن تقدم الحكومة على اتخاذ قرار نهائي لتقرير مصير الشركتين.

تغيب الجهد الوطني

إن اللجوء إلى شراء الخدمات الاستشارية من خارج العراق له ما يبرره في الحالات التي يفتقر فيها العراق إلى المعرفة والخبرة المناسبة. أما الهرولة الدائمة



أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

نحو الخارج فإنه ينطوي على استهانة وازدراء بما هو متوفر في العراق ومنه ما يخص دراسة قطاع التأمين. كما أنه تغييب للفرصة أمام هيئات البحوث العراقية للتعامل مع موضوع الدمج أو غيره من قضايا تمس مصائر الاقتصاد العراقي. إن من نتائج الاعتماد الدائم على الخارج هو إضعاف الجهد الوطني وتعزيز التبعية. ■

(*) مصباح كمال، كاتب في قضايا التأمين

8

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 13 كانون الثاني/يناير 2024

<http://iraqieconomists.net/ar/>

الملحق 1

خبر موافقة مجلس الوزراء على دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية



أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي



ديوان التأمين

21 h ·



مجلس الوزراء يوافق على مشروع دمج شركتي التأمين الوطنية والعراقية وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢/كانون الثاني ٢٠٢٤، على التعاقد المباشر من شركة التأمين الوطنية مع شركة (آرنست ويونغ) لدراسة موضوع دمج شركتي التأمين. ويكون التعاقد (التعاقد المباشر من شركة التأمين الوطنية مع شركة (آرنست ويونغ)؛ لدراسة موضوع دمج شركة التأمين الوطنية مع شركة التأمين العراقية، في شركة واحدة من خبراء ومختصين لديها، وتقديم التوصية المناسبة بشأنه، خلال مدة زمنية محددة لتقديم الدراسة المطلوبة للدمج وآلية نقل أموالها إلى شركة جديدة، استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (2 لسنة 2014)، والضوابط الصادرة بموجبها).
علمًا ان ديوان التأمين سبق ان بين اهمية الدمج بين الشركتين اعلاه لما له من تحقق الفوائد التالية:
١- ان كلا الشركتين لذات الوزارة وان أهمية الدمج يكون منسجمًا مع توجه الدولة في هيكله مؤسساتها والحد من ترهل الوظيفة العامة.
٢- كلا الشركتين تمارس ذات النشاط لنوعين التأمين.
٣- سيسهم الدمج على تقوية المركز المالي للشركة الجديدة من خلال زيادة احتياطياتها الفنية واحتياطيات الطوارئ.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

الملحق 2

بعض الكتابات حول الدمج

كتبت غير مرة مقالات وتعليقات حول مشروع دمج شركات التأمين، يمكن للقراء المهتمين الرجوع إليها، معظمها منشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، ومنها:

مشروع دمج شركات التأمين العامة

<http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/#comments>

عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ومجلة التأمين العراقي

<http://iraqieconomists.net/ar/2016/11/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/>

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/>

قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون
نشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/12/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1->



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في قطاع التأمين العراقي

[%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1/](#)

نشر أيضاً في المواقع التالية:

https://www.academia.edu/32184847/Merger_of_NIC_IIC_-_lack_of_proper_procedures_and_adherence_to_law

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2017/04/merger-of-national-insurance-co-iraq.html>

ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية (4 تموز 2023)

[مصباح-كمال-ملاحظات-نقدية-على-مشروع-دمج-شركة-التأمين-العراقية-وشركة-التأمين-الوطنية\(iraqieconomists.net\).pdf](#)

[مصباح كمال*: ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية – شبكة الاقتصاديين العراقيين \(iraqieconomists.net\)](#)